

نصيب الصحفي في مكافحة الإمبريالية

لحضرة صاحب العزة محمد البابلي بك

مدير مدرسة البوليس

من الحق أن نخفي الخطوات الموفقة التي خطتها الصحافة المصرية في العصر الحديث .
وأعني الصحافة بأوسع معانيها حتى لتشمل كل ما ينشر بمختلف وسائل النشر ، من جرائد
ومجلات ، إلى سينا إلى مسرح إلى راديو إلى جراموفون .

لقد ارتفع شأن الصحافة وبلغ الذروة في مدى هو من القصر بحيث تبدو الصحافة
كديم ما كاد يبرغ حتى امتد شعاعه وتلاؤلاً نوره فأخذ بالقلوب والأبصار .

ولم تعد الصحافة مجرد صناعة أو حرفة يراد بها الكسب ، بل صارت عمل هيئة مسئولة
تؤدي مهمة قومية جليلة لا غنى عنها للحاكمين ولا للحكوميين . وذلك أنها حلقة الاتصال بين
الفرقيين ، بل هي تكاد تقوم من الرأي العام مقام مشاعره وحواسه ، فيها يبصر ويسمع
وينتلق .

نعم . ولم تعد رسالة الصحافة مقصورة على تغذية الرأي العام بالأخبار ، بل ارتقت من ذلك
إلى توجيهه وإرشاده ، بل إلى إرشاد الحكومات نفسها .

ولم يعد الإلمام بفن التحرير والإنشاء كل ما يجب توافره في الصحفي ، بل صار التسابق
في مضمار الصحافة العالمي يتطلب جانباً عظيماً من الثقافة والعلم والذكاء والنشاط البدني ،
كما يحتاج إلى صفاء الذهن وينظنه ، وإلى سرعة الخاطر وسعة الخيلة وحسن التقدير وقوة
الاحتمال ، والقدرة على تضم الأخبار والتقاطها من أدق مصادرها وأعمق مكانها .

وأخيراً لم تعد الصحافة عملاً هيناً مأمون الجانب ، بل صارت تحفها الأخطار الجسام . فقد
يتطلب عمل الصحفي التسلل إلى صفوف الأعداء في أوقات الحروب ، أو الوقوف لتسجيل
مشاهد القتال تحت وابل من النيران وهو أعزل إلا من آله المصورة أو قلعه العنبر .

وهنا نحن أولاء نرى الدول تستخدم الصحافة في حرب الدعاية وتراها سلاحاً ماضياً
فعالاً .

لا غرابة بعد هذا كله أن يحيط الدستور حرية الصحافة بسياج من الرعاية ، وأن نرى الدول تحسب لها حسابا كبيرا والحكومات تخطب ودها وتنشد عونها وتجعل لرجالها حظا عظيما من احترامها وتقديرها وتقدم إليهم من المعونات و " الامتيازات " ما يسهل لهم أعمالهم .

وإذا كانت هذه الأداة ذات القوة والسلطان ، لا يعسر عليها تحقيق غرض من أغراضها إذا ما وجهت إليه جهودها وعملت على توجيه الرأي العام إليه فما أعظم النفع الذي تسديه إلى المجتمع صحافة رشيدة مخلصة ، وما أفدح الضرر الذي تجلبه صحافة سيئة المقاصد والاتجاهات .

وعلى قدر اتساع نفوذ الصحافة تكون تبعثها أمام الرأي العام . فالصحفي الذي يقدر واجبه يعرف أن مسؤوليته الأدبية أكبر من كل مسئولية مدنية أو جنائية ، ويكون شديد الحذر واليقظة فيما يقدمه إلى قرائه من أنباء وآراء ، ويدرك أن الغذاء اليومي الذي يصنعه للجمهور هو غذاء للنفوس والعقول . وأن الأمانة تحتم عليه أن يجعله غذاء صالحا نافعا خاليا من جراثيم الأمراض والأدواء .

والآن ما نصيب الصحافة في مكافحة الجريمة ؟ وهل قامت بهذا النصيب كاملا ؟ ، إن واجب الصحافة — وهو لا يخرج عن معاونته رجال الأمن والعدالة — يمكن أن يؤدي من طريقين متحاذيين أو قل متصلين ، هما إعداد الرأي العام ضد الإجرام ، والتحفيز فيما يذاع من أنباء عن الجريمة والمجرمين .

والطريق الأول ممهد مستور للصحفي المتمتع بثقة الجمهور ، فالمشاهد أن الجمهور سريع التأثر بما تغذيه الصحافة به من آراء وأنباء . وفي وسع الصحافة متى أخلصت أن تعمل الكثير لتوجيهه في طريق محاربة الرذيلة في أبرز صورها وهي الجريمة .

حدث أن حكومة الولايات المتحدة هالتها الزيادة المطردة في الجنايات الخطيرة وفي عدد الطفلة من كبار القتلة والسناحين الذين زادهم طغيانا أنهم كانوا محل إعجاب الجمهور الأمريكي بما يأتونه من ضروب المجازفة والاستهانة بالسلطة الحاكمة حتى عرف عن بعضهم أنه كان يرتكب أفظع الجنايات لا شيء إلا طلب الشهرة وذبوع الاسم بين الجمهور ، وأنه كان يعني باقتناء القصصات مما تنشره عنه المجلات والصحف ويحرص على مطالعتها مباهيا مفاخرها .

هبت الحكومة لدرء هذا الخطر الفادح فعقدت مؤتمرا لمكافحة الإجرام ضم ممثل الولايات كلها وكان من أهم قراراته الاستعانة بالصحافة لتنظيم حملة ضد الإجرام ، وناشدت رجال الصحافة ألا يدنروا وسيلة لتنفير الجمهور من الجريمة ، وأوضح أحد المؤتمرين أن من أهم تلك

للمسائل الابتعاد ما أمكن عن نشر ما يكون من ظروف الجريمة داعيا إلى العطف على المجرم أو التماس العذر له أو نفيه بإحدى الصفات المحبة كالوفاء أو الشهامة أو الجرأة أو المهارة أو ألا ينفل ذكر الناحية المتعلقة بالجنى عليه ، فإذا ما نشر حادث مقتل مثلا فعلى الصحفي ألا يفوته أن ينشر إلى جانب صورة القاتل صورة أخرى لمحنة القتيل يبين ما حدث بها من تشويه ، أو صورة لزوجه التي صارت أرملًا وأولاده الذين أصبحوا أيتاما . بذلك يضع أمام أنظار الجمهور كل ما في عمل الجاني من قسوة ووحشية ، ويستثير فيه روح السخط على الجريمة والمجرم . ولقد عبر عن ذلك "بقوله ما من وسيلة لإثارة غضب الرأي العام واشتمازه من عمل المجرم أقوى من أن يوضع هذا العمل تحت أنفه ليشم رائحته الكريهة" .

وسرعان ما لبثت الصحافة نداء الحكومة فأثارت حربا ضروسا على الإجمام مستخدمة تفوذا الهائل ووسائلها الجبارة وأطلقت على كبار القسلة والسفك كين لقب (عدو الشعب الأول) وذهب بعضها إلى حد المجازفة فخصصت إحدى الجرائد الكبرى مكانا دائما لنشر صور كبار المجرمين المارين ، وأعلنت عن مكافآت كبيرة تبرعت بها من مالها الخاص لمن يدل عليهم ، وسارت في هذه الحملة الموفقة غير عابثة بما كان يتلقاه رؤساء تحريرها يوميا من كتب التهديد والوعيد . كذلك قام اتحاد موزعى ومخرجى أشرطة السينما بحملة مماثلة فابتدع سلسلة من الروايات البوليسية تبين أن طريق الإجمام مهما بدا ميسورا أو مأمونا العاقبة صائرا بصاحبه حتما إلى الوبال .

على أن الطريق الثانى وهو التحفظ فى نشر أنباء الإجمام مغفوف بالمناعب ، ذلك لأن الجمهور يضم بين جنباته شتى الطبقات ومختلف الطوائف ، ففى صفوفه الرجل العادى الذى يود أن يكون على بينة من حالة الأمن ، وفى صفوفه المجرم الذى قد ينهبه النبأ إلى خطأ ارتكبه فيتداركه أو خطرت يرقبه فيجتنبه أو دليل يتهدهد فيسعى للقضاء عليه ، وفيه المحقق الذى يريد أن يحاط بتحقيقه بالكتمان حتى يتمكن من اقتناص فريسته ، وفيه المقلد الناشئ الذى قد تغريه حيلة ما كره توصل بها مجرم إلى ارتكاب جريمته أو الإفلات من يد العدالة أو يستهويه على المسرح أو الستار الأبيض منظر يذكى فيه غريزة التقليد فيندفع وراءها متزلقا إلى هاوية الإجمام .

وقعت فى بندر المنيا جناية سرقة استعمل فيها اللصوص طريقة قذف الحبل ذى العقلة المتزقة كما استعملوا لتضليل البوليس طريقة طلى وجوههم وأيديهم بطلاء أسود . وحدث بالقاهرة أن عرض بدار السينما منظر اقطاع طريق كان يستخدم لإخفاء ملاعبه طريقة ربط متدبل على أنفه فأكادت تمضى على عرض هذا الشريط أيام معدودة حتى ارتكب بعض موظفى البيوت المالية حادث مرققة بالإكراه استخدموا فيه تلك الطريقة ذاتها .

والصحفى فى موقف كهذا أشبه بمن يقدم علاجاً واحداً بينه لأسرة فيها الصغير والكبير والصحيح والعليل ، وقد يكون العلاج مقوياً للرجل ، شديد الوطأة على الصغير ، قاتلاً للعليل .

فى مثل هذا الموقف المحير اختلف الباحثون ، فتطرف بعضهم إلى حد التول بوجوب وضع رقابة على الصحافة بحيث لا تنشر من أنباء الإجرام إلا ما يتيح رجال الأمن نشره وهذا رأى فضلاً عن مخالفته للدستور معذر تنفيذه عقلاً وعملاً ، إذ لا ينتظر أن يتم التعاون بين رجال الأمن والصحافة من غير طريق تبادل المنفعة وتبادل الثقة ولقد قال أحد رجال البوليس الانجليزى " إن من يخاف من الصحافة إنما يخاف من نفسه " .

ولا يظن أحد أن الصحافة رغم ما تتمتع به من حصانة دستورية قد نجحت من غائلة الرقابة فإن عليها رقيبين قوين لا تستطيع التخلص منهما لحظة واحدة هما ضمير الصحفي وعين الرأى العام .

وتطرفت فريق آخر إلى القول بوجوب نشر كل أنباء الإجرام مطلقة من كل قيد . وحججه أن الرأى العام يجب أن يحاط علماً بكل ما يتعرض له من المخاطر لكي يستطيع اجتنابها مثلما يحتاج قائد السيارة إلى أن يمار كل الطريق أمامه ليتمكن من تجنب ما فيه من مهاو ومزالق ، أو مثلما يحتاج الجسم إلى أن يحقن بالأضصال المحتوية للجراثيم الأمراض ليكتسب المناعة الكافية لمقاومتها .

وهناك رأى وسط هو أن يترك للصحفى أن يستخدم ما وهبه الله من خبرة وحسن تقدير فلا يقدم لجمهوره إلا ما ترجح لديه فيه كفة النفع على كفة الضرر . على أن هذا الرأى وإن بدا لأول وهلة هيناً ، ليس دائماً من البساطة بهذا القدر متى جاء دور التطبيق العملى .

صحيح أن هناك من الآراء والأخبار ما لا تعترض سبيله صعوبة ، فمن المسلم به مثلاً أن نشر كل نبا أو رأى من شأنه تنفير الجمهور من الجريمة أمر واجب ، كما أن كل ما من شأنه تمجيد الجريمة والإشادة بعمل الجانى لا يصح نشره بل هو محل جزاء بمقتضى القانون .

كذلك من الأمور المسلم بفائدة نشرها ، الأنباء والأوصاف الدالة على المجرمين الممارين . أو الأشخاص الضالين أو المخطوفين . أو الأشياء الثمينة الضائعة أو المسروقة . كذلك لاخلاف فى أن من المخطور سبق التحقيق أو الأبحاث البوليسية وإفشاء أسرارها قبل أن تنفتح عن نتيجة حاسمة لمافى هنك تلك الأسرار من تنبيه لأقارب المتهمين وإتاحة الفرصة أمامهم للعبث بالأدلة والتأثير على الشهود .

أما نشر الإحصاءات الجنائية وغيرها من البيانات الرسمية المتعقبة بالإجرام فع أنها كما سماها البعض "ميزانية الإجرام" التي يجب أن يحاط الرأي العام بها علما ، فهناك من يقول بعدم نشر ما كان منها منظويا على تشجيع للجرمين أو إرهاب للجمهور أو إضعاف لثقته بسلطة الأمن ؛ مثال ذلك الأرقام والبيانات التي تشير إلى قلة عدد رجال الحفظ أو ضعف سلاحهم بالنسبة لسلاح الأشقياء أو كثرة حوادث اعتداء المجرمين على رجال الأمن أو ارتفاع نسبة القضايا التي حفظت لعجز البوليس عن معرفة الجاني أو ضبطه أو محاكمته ، وكذلك الأنباء والآراء التي تدل على مواطن الضعف في وسائل الضبط والتحقيق ، كالفول مثلا إن الكلاب البوليسية تفقد حاستها في الجؤ الحار أو في موسم التلقيح أو إذا استنشقت مادة كاوية — وهي أنباء أسارع إلى نفيها — أو التي تدل على ثغرة في نصوص القانون كالفول بأن لا عقاب على من يسرق مال أبيه أو زوجه أو ولده أو يخفي مالا مبددا وهلم جرا .

وقد يبدو غربيا أن نشر الأنباء التي تنوه بمجهود رجال البوليس في كشف القضايا هو الآخر مثار للجدل . فبينما يرى البعض أن هناك فائدة محققة في الإشادة بهذه الجهود من طريق حفز حمة رجال البوليس وإرهاب المجرمين وتوطيد ثقة الشعب بالحكومة ، يعترض البعض الآخر قائلا إن نشر الشناء كثيرا ما يساء استخدامه سعيا وراء المنفعة الشخصية ، إلى حد الابتذال أحيانا ، وتعرض رجال الأمن أنفسهم لسيخرية الجمهور ، وأن طريقة النشر كثيرا ما استهوت بعض طلاب الشهرة والإعلان فحرت جانبا من جنودهم إلى هذه الناحية على حساب العدالة . والواقع أن القضايا لا تخلو من أمثلة . فلقد حدث في قضية ضبط فيها السلاح المستعمل مخبأ عند بيت المتهم أن اختلف اثنان من رجال البوليس في أيهما صاحب الفضل في اكتشافه كما اختلفا في تحديد المكان الذي عثرا عليه فيه ، ومن هنا نفذ الشك إلى هذا الدليل وغيره من الأدلة .

بقيت مسألة أخرى ما زالت مصدرا للخلاف في هل هي ضارة أم نافعة . ونعني بها نشر أنباء الحيل والأساليب التي يستخدمها الفريقان ؛ رجل البوليس والمجرم ، كل منهما لإحباط عمل الآخر في ميدان كفاح الجريمة . والأمر هنا يحتاج إلى تفصيل .

فأما عن الحيل التي يرتكبها المجرمون لتسهيل ارتكاب الجريمة أو لإخفاء معاملها وتضليل البوليس فإن إذاعة أمرها سلاح ذو حدين فهو من ناحية يفتح أعين المجرمين البادئين على فنون جديدة للإجرام لم يكونوا يعرفونها ، ويضج المجال أمامهم للاقتباس منها بينما هو من الناحية الأخرى ينبه أذهان الجمهور إلى هذه الحيل فيجعلهم على حذر من الوقوع في شركها . والأمثلة على هذه الحيل تجل عن الحصر ولا يخفى على الجمهور اللبيب منها إلا القليل النادر

ويحضر منها ما شاهده من حيلة تلجأ إليها عصابت السلب والخطف بشيكاغو لتفليل البوليس تتضمن إعداد زرين أمام السائق إذا ضغط على أحدهما انقلبت لوحة السيارة على ظهرها فبدت تحمل رقما آخر كاذبا وإذا ضغط على الثاني أطلقت السيارة دخانا كثيفا يعوق البوليس عن المطاردة .

ومع أن الرأي المعدول به ما زال يغلب وجه المنفعة على وجه الضرر في نشر حيل المجرمين فإن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للشراك التي ينصحبها رجال البوليس للإيقاع بهم . فليس يمكن أن تكون هناك أية فائدة من نشرها اللهم إلا لطائفة المجرمين الذين متى ألما بها أعدوا عدتهم لإفسادها وإحباط عملها .

قد يقال إن في نشرها تعزيزا لثقة الجمهور بكفاية البوليس وحفزا له إلى التعاون معه بدافع الإعجاب بمهارته ، غير أن الصحافة في وسعها أن تصل إلى هذه الغاية نفسها دون احتياج لفضح تلك الأساليب ، فإن مجرد القول بأن البوليس قد تمكن بالفعل من ضبط المجرم وإيصاله إلى يد العدالة أدعى إلى اكتساب ثقة الجمهور من بسط حيل لجأ إليها البوليس ولكن لم تفلح مهما يكن في هذه الحيل من ضروب المهارة والدهاء ، بل قد يكون العدم والاحتفاظ في الإشارة إليها أدعى إلى ردع الأشقياء الذين يرون في هذا التكم سلاحا خفيا يرهبهم خفاء أمره أكثر مما ترهبهم كفايته .

محمد البابلي

لهير في وصف محسن كريم :

تراه ، إذا ما جئته ، متهللا كأنك تعطيه الذي أنت سائله

ولفيكتور هوجو وهو يصف طبائع الناس :

الموت يفتح باب الشهرة ، ويفلق باب الحسد